

Distr.: General  
3 October 2024

الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



Arabic  
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا  
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء  
لغرب أفريقيا  
الدورة السابعة والعشرون

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا  
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء  
لشمال أفريقيا  
الدورة التاسعة والثلاثون  
الدورة المشتركة الثالثة

الرباط (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤  
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت\*  
استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة

## تقرير عن التقدم الذي أحرزته بلدان غرب أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

### أولا-مقدمة

١- لقد مر أكثر من نصف الوقت المخصص لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومع ذلك فإن العالم، بشكل عام، وأفريقيا، بشكل خاص، ليسا على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٤ عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف في أفريقيا (E/ECA/STATCOM/9/2024/7)، فإن الدول الأفريقية، بالمعدل الحالي، لا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق ٣ في المائة فقط من الأهداف في إطار الأهداف التي يمكن قياسها، بينما هناك علامات على التراجع في ما يتعلق بنسبة ٢٧ في المائة من الأهداف. ويتفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف تفاوتاً كبيراً، تبعا للهدف أو الغاية المعنية وللبلد، حيث يتخلف العديد من البلدان النامية عن الركب.



٢- ويكمن أحد الأسباب الرئيسية في عدم إحراز تقدم في فجوة تمويل التنمية، التي بلغت حوالي ٢,٥ تريليون دولار سنويا قبل بدء جائحة كورونا (كوفيد-١٩) ووصلت إلى ٤ تريليونات دولار بحلول أبريل/نيسان ٢٠٢٤.<sup>(١)</sup> ويشكل الهيكل المالي العالمي الحالي، إلى جانب التوترات الجيوسياسية الشديدة وجائحة كوفيد-١٩ المستمرة، العقبة الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم في تحقيق الأهداف.

٣- لقد تم في عام ٢٠٢٣ الانتهاء من خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'. وتقوم الدول والمؤسسات الأفريقية الآن بتنفيذ خطة السنوات العشر الثانية، والتي بموجبها سيتم السعي إلى تحقيق سبعة طموحات، التي يشار إليها باسم 'المشاريع الطموحة' والمستوحاة من التطلعات السبعة خطة عام ٢٠٦٣، في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

## ثانيا - رصد ما تحقق من تقدم

٤- يرد في هذا الفصل تحليلٌ للاتجاهات دون الإقليمية في غرب أفريقيا، مع التركيز على الأهداف ١ و٢ و٣ و٥ و٨ و١٤ و١٦ و١٧. وتكمن مسوغات هذا التركيز في أن الأهداف ٣ و٥ و٨ و١٤ و١٧ سيتم تناولها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٢٥، بينما يمنح المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا الأولوية للأهداف ١ و٢ و١٦.

٥- وكما يتضح من تقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٤،<sup>(٢)</sup> فقد ارتفع متوسط الدرجة العالمي على مؤشر أهداف التنمية المستدامة بشكل متواضع فقط بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣، وذلك من ٦٤ إلى ٦٦. وتُظهر درجة الدولة على المؤشر درجة تقدُّمها نحو تحقيق الأهداف، حيث تُمثل الدرجة صفر عدم إحراز أي تقدم على الإطلاق، وتمثل الدرجة ١٠٠ التحقيق الكامل لجميع الأهداف السبعة عشر. وفي غرب أفريقيا، تصدر كابو فيردي الترتيب برصيد ٦٨,٢، يليها السنغال برصيد ٦٣,٤ نقطة، وغانا برصيد ٦٣ نقطة، بينما حصلت ٧٣ في المائة من دول غرب أفريقيا على درجات تجاوزت المتوسط الإقليمي الذي يبلغ ٥٤؛ وعلاوة على ذلك، فإن درجة كابو فيردي تتجاوز المتوسط العالمي. ولكن حتى أفضل الدول أداءً في المنطقة دون الإقليمية لا تزال بعيدة بعض الشيء عن تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

٦- وكان التقدم المحرز في تحقيق الأهداف متفاوتا، ولكنه غير كاف في جميع الحالات. ويبين الشكل الأول متوسط التقدم الذي أحرزته دول غرب أفريقيا نحو تحقيق كل هدف بحلول

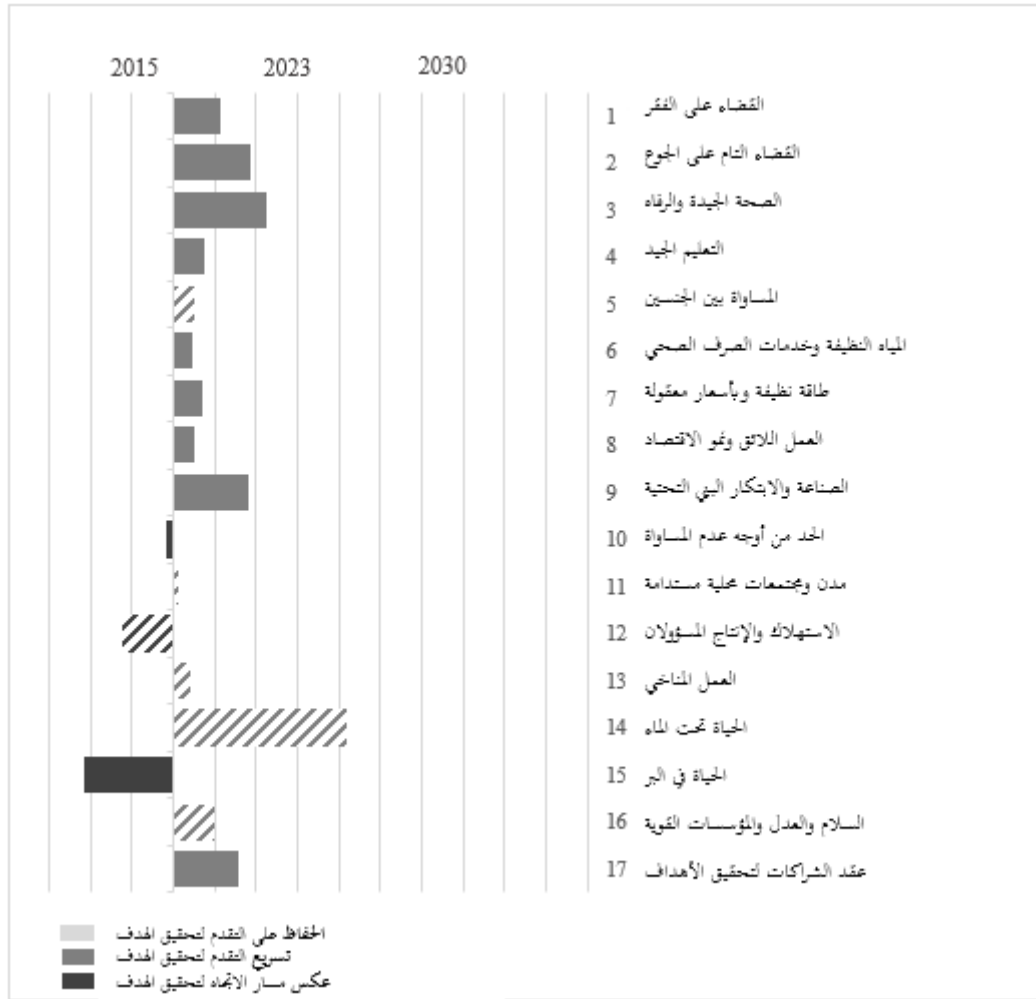
<sup>(١)</sup> *Financing for Development Report, 2024* (United Nations publication, 2024)

<sup>(٢)</sup> Jeffrey D. Sachs, Guillaume Lafortune and Grayson Fuller, *Sustainable Development Report, 2024* (Dublin: Dublin University Press, 2024)

عام ٢٠٣٠. وكما هو مبين في الشكل، لم تحقق دول المنطقة دون الإقليمية، في ما يتعلق بأيٍّ من الأهداف، درجة التقدم التي كان ينبغي إحرازها بحلول عام ٢٠٢٣ إذا كان لا بد من احترام الموعد النهائي لعام ٢٠٣٠.

الشكل الأول:

نظرة عامة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في غرب أفريقيا، ٢٠٢٣  
(درجة التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٢٣)



ملاحظة: عندما يكون شريط هدف معين بلون خالص، فهذا يعني أن البيانات الكاملة متوفرة؛ وعندما يكون شريط الهدف مخططاً، فهذا يعني عدم توفر البيانات إلا لعدد محدود من المؤشرات ولسنوات معينة.

المصدر: United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database. Available at <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal> (accessed on 13 August 2024).

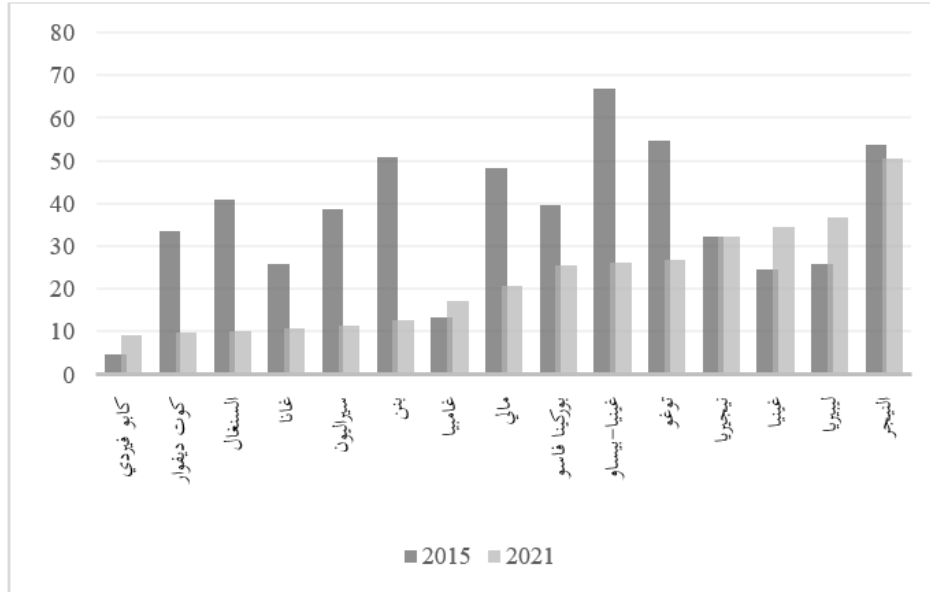
## ألف-الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

٧- لقد تأثرت سياسات وبرامج الحد من الفقر التي نفذتها دول غرب أفريقيا، بدعم من الشركاء الإنمائيين، سلبًا بجائحة كوفيد-١٩ بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، وأعاقتها منذ عام ٢٠٢٢ أزماتُ الغذاء والطاقة الناجمة عن الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

٨- وأدى النمو الاقتصادي القوي الذي سجلته دول غرب أفريقيا في العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين إلى انخفاض كبير في معدلات الفقر المدقع في المنطقة دون الإقليمية، وهي المعدلات التي انخفضت في المتوسط من ٥١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، و٢٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٨، و٢٧ في المائة في عام ٢٠٢١.<sup>(٣)</sup> وكما هو مبين في الشكل الثاني، رغم أن معظم الدول في المنطقة دون الإقليمية قلّصت من معدلات الفقر المدقع بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢١، فقد سجلت غامبيا، وغينيا، وكابو فيردي، وليبيريا زيادات. ومن المرجح أن الزيادات تعود إلى آثار الأزمات المتعددة الأوجه المذكورة أعلاه. وفي الشكل الثاني، ترد البلدان بترتيب تصاعدي لنسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي في عام ٢٠٢١.

الشكل الثاني:

نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي الذي يبلغ ٢,١٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفرد في اليوم، ٢٠١٥ و٢٠٢١ (نسبة مئوية)



<sup>(٣)</sup> حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي تحققت عن طريق ترجيح معدلات الفقر القطرية التي قدمها البنك الدولي. World Bank, World Development Indicators database. Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators> (accessed on 12 August 2024).

المصدر: World Bank, World Development Indicators database. Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators> (accessed on 12 August 2024).

٩- وبينما بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة دون الإقليمية ٤ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٩، فقد انخفض إلى ٢,٧٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، وانخفض إلى -٠,٧٠ في المائة في عام ٢٠٢٠.<sup>(٤)</sup> وعلاوة على ذلك، كان أحد الآثار الاقتصادية للأزمات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا التآكل الشديد للقوة الشرائية بسبب التضخم، الذي بلغ متوسطه ١٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ٨,٣ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٩.<sup>(٥)</sup>

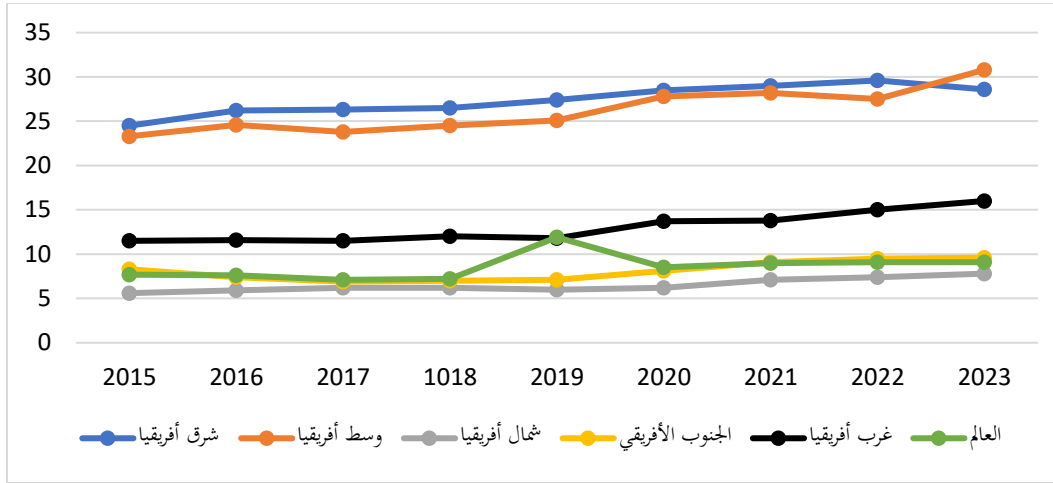
## باء- الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

١٠- كما هو مبين في الشكل الثالث، ظلت مستويات نقص التغذية مستقرة نسبياً في جميع المناطق دون الإقليمية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣، مع اتجاه المستويات في جميع أنحاء أفريقيا نحو الارتفاع قليلاً مع قرب نهاية الفترة. وبشكل عام، احتلت غرب أفريقيا المرتبة الثالثة من حيث الأمن الغذائي، بعد شمال أفريقيا والجنوب الأفريقي، رغم تدهور الوضع بشكل طفيف من عام ٢٠٢٠ فصاعداً. وقد واجهت منطقتنا شرق ووسط أفريقيا مزيداً من التحديات في مجال نقص التغذية الشديد.

<sup>(٤)</sup> International Monetary Fund (IMF), "Real per capita GDP growth", Africa Regional Economic Outlook, April 2024 database. Available at [www.imf.org/external/datamapper/datasets/AFRREO](http://www.imf.org/external/datamapper/datasets/AFRREO) (accessed on 12 August 2024).

<sup>(٥)</sup> IMF, "Regional economic outlook: sub-Saharan Africa, April 2024 – a Tepid and Pricey Recovery" (Washington, D.C., 2024).

الشكل الثالث:

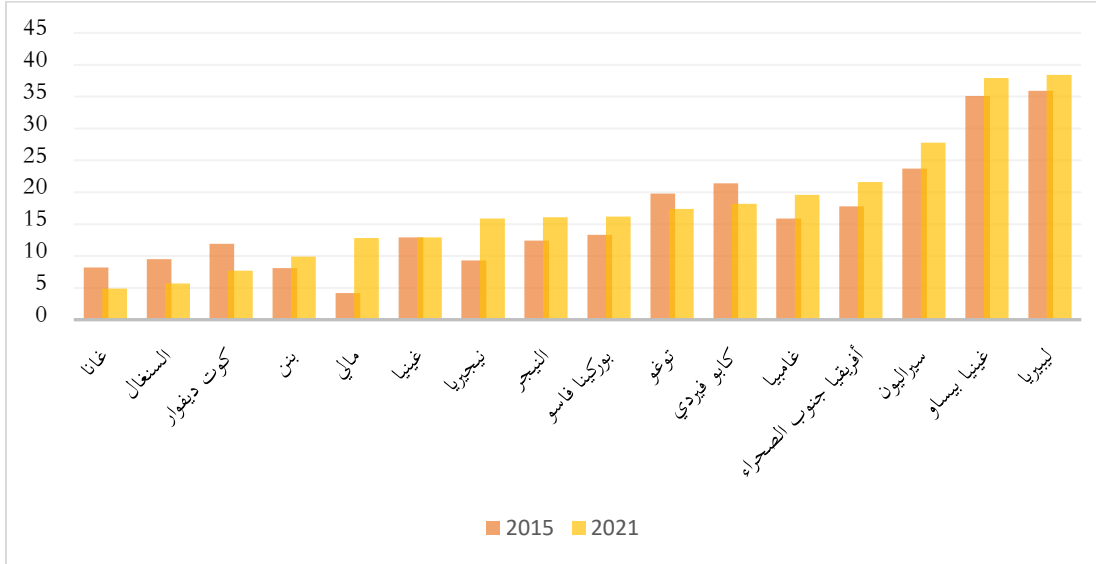
انتشار نقص التغذية بين السكان حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٥-٢٠٢٣  
(نسبة مئوية)

المصدر: United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database. Available at <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal> (accessed on 13 August 2024).

١١ - كما هو مبين في الشكل الرابع، فقد تفاقم معدل نقص التغذية في ٩ من أصل ١٥ بلدا في غرب أفريقيا بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢١؛ ففي سيراليون وغينيا بيساو وليبيريا، كانت الزيادات أعلى من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي حالات بوركينا فاسو ومالي والنيجر ونيجيريا، يُعزى جزء من الزيادة في معدلات نقص التغذية إلى تأثير التحديات الخاصة التي تواجهها على الإمدادات الغذائية: التهديدات الأمنية، مثل الإرهاب والنزاعات، والصدمات المناخية، مثل الفيضانات والجفاف. وباستثناء بنن، والسنگال، وغانا، وكوت ديفوار، التي سجلت جميعها معدلات في نقص التغذية أدنى من ١٠ في المائة في عام ٢٠٢١، قد يستحيل على دول غرب أفريقيا القضاء على نقص التغذية بحلول عام ٢٠٣٠ في غياب إصلاحات واستراتيجيات قوية ومحددة الهدف، بما في ذلك سياسات عملية المنحى لزيادة المحاصيل الزراعية والإنتاجية، والتصدي بفعالية للتهديدات التي تواجه الأمن والتماسك الاجتماعي التي تواجهها فرادى البلدان.

## الشكل الرابع:

انتشار نقص التغذية بين السكان حسب كل بلد، ٢٠١٥-٢٠٢١ (نسبة مئوية)



المصدر: Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAOSTAT database, available at [www.fao.org/faostat](http://www.fao.org/faostat) (accessed on 13 August 2024)

١٢- وفي ١٠ من أصل ١٥ بلدا في غرب أفريقيا، يعاني أكثر من ٥٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد. (٦) ونتيجة لذلك، من الأهمية بمكان تسريع التقدم نحو الوفاء، بحلول عام ٢٠٣٠، بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب 'إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا'، وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة 'من أجل زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي. واعتبارا من الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، لم تحقق سوى حكومتي بنن وسيراليون هدف تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الإنفاق العام للزراعة، رغم أن حكومتي بوركينا فاسو ومالي كانتا تخصصان أكثر من ٩ في المائة. (٧)

١٣- ويُقدَّر إنتاج الحبوب للموسم الزراعي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ في وسط وغرب أفريقيا بنحو ١٢ مليون طن أقل من الموسم السابق، وهو ما أدى إلى انخفاض بنسبة ٢ في المائة في نصيب الفرد من الحبوب المتوفرة. وبالإضافة إلى ذلك، سيعاني ٥٥ مليون شخص في وسط وغرب أفريقيا من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠٢٤، لا سيما خلال موسم الجذب الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، وهو ما يمثل ٤ ملايين شخص أكثر مما كان متوقعا في تشرين

(٦) Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAOSTAT database, available at [www.fao.org/faostat](http://www.fao.org/faostat) (accessed on 13 August 2024).

(٧) ECA, World Food Programme (WFP), Economic Community of West African States and Permanent Inter-State Committee on Drought Control in the Sahel, presentation given at a preliminary event of the tenth session of the Africa Regional Forum on Sustainable Development, 22 April 2024

الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣؛ وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المنطقتين دون الإقليمية أربع مرات منذ عام ٢٠١٩. (٨) وكان أكبر انخفاض في الإنتاج هو ٧,٢ في المائة المسجل في تشاد، و٥,٧ في المائة في نيجيريا، و٥,٥ في المائة في النيجر، ويعزى ذلك أساساً في جميع الحالات إلى انعدام الأمن والنزاعات المسلحة<sup>(٩)</sup> وقد أدت هذه الحالة من انعدام الأمن إلى نزوح جماعي للسكان في ليبتاكو - غورما وحوض بحيرة تشاد، وكلاهما في منطقة الساحل، وهو ما يعرقل طرق الترحال الرعوي وسلاسل الإمدادات الغذائية، ويقلل من إنتاج الحبوب وتوافرها، وكل ذلك يؤدي إلى تدهور سبل العيش أو تدميرها مع زيادة الطلب على الغذاء في الوقت نفسه، مع ارتفاع الاحتياجات الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية.

### جيم- الهدف ٣: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

١٤- في غرب أفريقيا، يجري إحراز تقدم في جميع الغايات الواردة في إطار الهدف ٣. بيد أنه يتعين التعجيل به بدرجة كبيرة إذا أُريد تحقيق الأهداف، ومن ثم تحقيق الصحة والرفاه لجميع سكان المنطقة دون الإقليمية.

#### ١-نسبة الوفيات النفاسية

١٥- الوفيات النفاسية مؤشرٌ صحي حاسم يعكس جودة أنظمة الرعاية الصحية، لا سيما من حيث خدمات صحة الأم والصحة الإنجابية. ففي عام ٢٠٢٠، بلغ المعدل العالمي للوفيات النفاسية ٢٢٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المستوى المحدد في الغاية ٣-١ من أهداف التنمية المستدامة وهو: خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠. وشكلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حوالي ٧٠ في المائة من الوفيات النفاسية في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠٢٠. (١٠)

١٦- ورغم المستوى المرتفع جدا في عام ٢٠٢٠، فقد تحققت تخفيضات كبيرة في معدل الوفيات النفاسية في جميع المناطق دون الإقليمية الأفريقية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٠، كما هو مبين في الشكل الخامس. ومع ذلك، فإن المستويات المحققة أقل بكثير من نسبة الوفيات النفاسية التي تبلغ ٧٠ والمطلوبة بموجب الغاية ٣-١. وطوال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، كان غرب أفريقيا

(٨) WFP, "Worsening hunger grips West and Central Africa amid persistent conflict and economic turmoil", 12 April 2024

(٩) Famine Early Warning Systems Network, "West Africa: food security outlook, February–September 2024" (Washington, D.C., 2024).

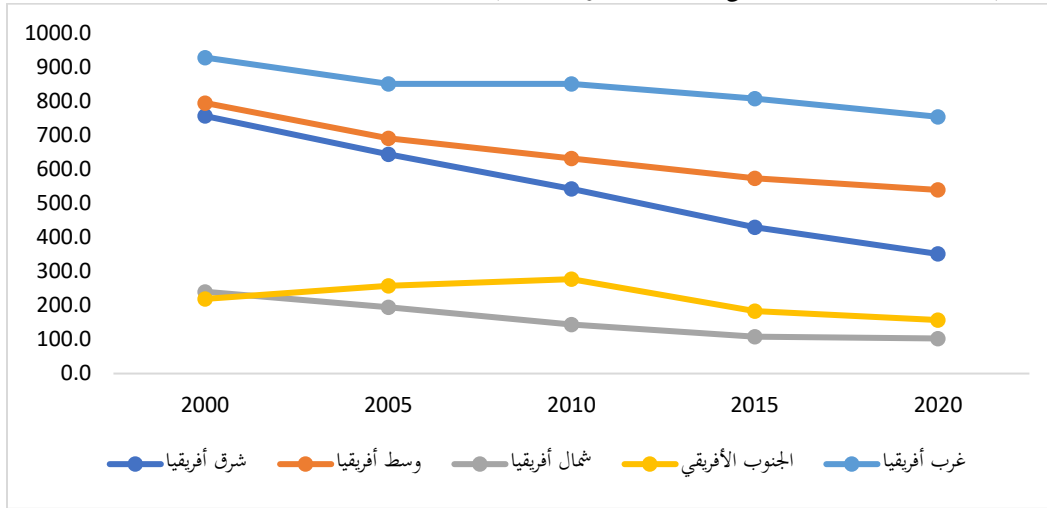
(١٠) World Health Organization, "Maternal mortality", 26 April 2024



المنطقة دون الإقليمية التي سجلت أعلى معدل وفيات نفاسية، رغم انخفاضها بحوالي ١٨,٧ في المائة.

الشكل الخامس:

نسبة الوفيات النفاسية حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٠٠  
(عدد الوفيات النفاسية لكل ١٠٠ ألف ولادة حية)



المصدر: United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database. Available at <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal> (accessed on 13 August 2024)

١٧- وفي الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، أحرزت معظم دول غرب أفريقيا تقدماً في الحد من الوفيات النفاسية: فقد سُجلت تحسينات ملحوظة في السنغال (من ٣٢١ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية إلى ٢٦١ حالة وفاة)، وسيراليون (من ٥٨٨ إلى ٤٤٣) وغينيا (من ٦٤٩ إلى ٥٥٣). ومع ذلك، حدثت زيادات في بعض البلدان، مثل غينيا بيساو (من ٧١٣ إلى ٧٢٥).<sup>(١١)</sup> وبُغية تقليص معدلات الوفيات النفاسية أكثر في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، ينبغي مواصلة الجهود لدعم خدمات الرعاية الصحية للأمهات وتعزيزها.

## ٢- نسبة الولادات تحت إشراف عاملين في القطاع الصحي ذوي كفاءة

١٨- على الصعيد العالمي، ارتفع معدل الولادات على يد مختصين ذوي كفاءة من ٨٠ في المائة من الولادات في عام ٢٠١٥ إلى ٨٦ في المائة في عام ٢٠٢٣. ومع ذلك، ففي أفريقيا

<sup>(١١)</sup> United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database. Available at <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal> (accessed on 13 August 2024)

جنوب الصحراء الكبرى، تمت في ٧٣ في المائة فقط من الولادات على يد مختصين ذوي كفاءة في عام ٢٠٢٣، وهو أدنى معدل في العالم.<sup>(١٢)</sup>

١٩- وارتفع مستوى الولادات على يد مختصين ذوي كفاءة بشكل كبير في جميع المناطق دون الإقليمية الأفريقية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠. بيد أنه لا تزال هناك تفاوتات كبيرة على الصعيد دون الإقليمي. وبنسبة ٩٦,٩ في المائة و ٩٣,٤ في المائة على التوالي، سجلت بلدان الجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا مستويات أعلى بكثير في عام ٢٠٢٠ من وسط وشرق وغرب أفريقيا، حيث بلغت ٧٤,٧ في المائة و ٧٠,٥ في المائة و ٥٩,١ في المائة على التوالي. ويتبين أن نسبة حالات الولادة تحت إشراف عاملين في القطاع الصحي ذوي كفاءة قد انخفضت من ٥٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ لتبلغ ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠٦.<sup>(١٣)</sup> ورغم ما أُحرز من تقدم، لا تزال منطقة غرب أفريقيا المنطقة دون الإقليمية ذات التغطية الأدنى، ومن ثم لا بد من بذل جهود محددة الهدف لتحسين خدمات صحة الأم في المنطقة دون الإقليمية.

### ٣- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

٢٠- في عام ٢٠٢١، توفي ٥ ملايين طفل في جميع أنحاء العالم قبل بلوغهم سن الخامسة، مع حدوث ما يقرب من ٤٠ في المائة من هذه الوفيات - حوالي ١,٩ مليون - في وسط وغرب أفريقيا.<sup>(١٤)</sup> وبينما أُحرز تقدم في جميع المناطق دون الإقليمية الأفريقية في ما يتعلق بتقليص معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٢، فقد تفاوت مدى هذا التقدم. وكما هو مبين في الشكل السادس، كانت غرب أفريقيا المنطقة دون الإقليمية التي سجلت أعلى متوسط لمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، وإن كان قد انخفض إلى النصف تقريبا خلال هذه الفترة. وقد حدثت أكبر خمس تخفيضات في: كابو فيردي، بنسبة ٣٢,٨ في المائة؛ وسيراليون، بنسبة ٢٨,٣ في المائة؛ والسنگال، بنسبة ٢٧,٣ في المائة؛ وغانا، بنسبة ٢٣,٥ في المائة؛ وغانبيا بنسبة ٢٣,٤ في المائة.<sup>(١٥)</sup> ورغم هذه الاتجاهات الإيجابية، لا تزال معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة في بعض البلدان.

<sup>(١٢)</sup> *The Sustainable Development Goals Report, 2024* (United Nations publication, 2024)

<sup>(١٣)</sup> United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database

<sup>(١٤)</sup> United Nations Children's Fund, "Levels and trends of child mortality in West and Central Africa" (New York, 2023)

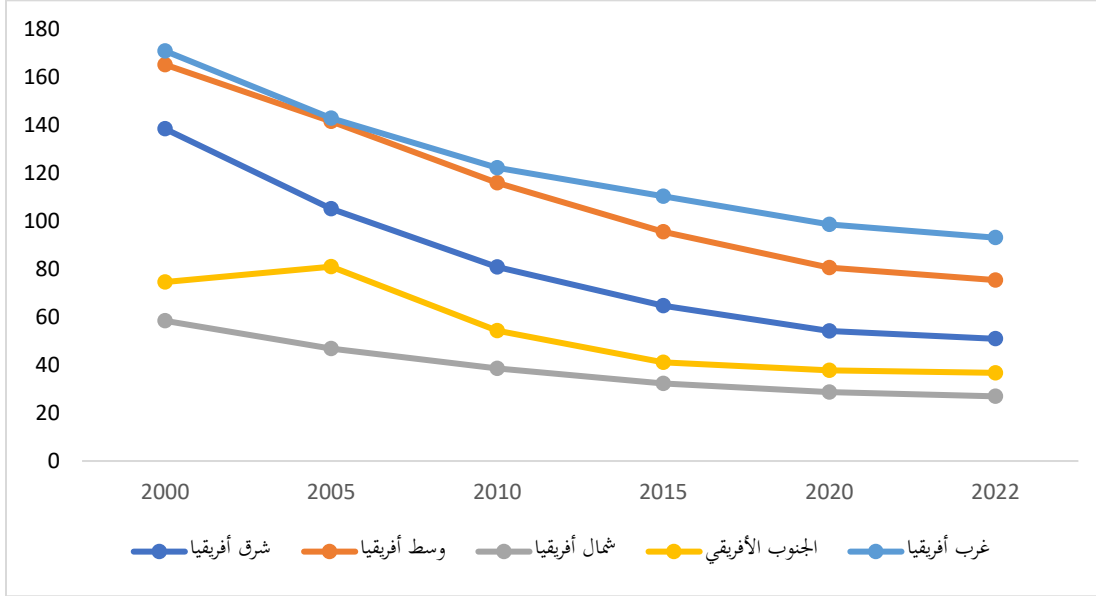
<sup>(١٥)</sup> United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database

الشكل السادس:

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٠٠-٢٠٢٢

٢٠٢٢

(عدد الوفيات بين الولادة والسنة الخامسة لكل ألف ولادة حية)



المصدر: United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database.  
Available at <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal> (accessed on 13 August 2024)

٢١- وتتيح البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والتي تحسّن جمعها أيضا، نظرة هامة عن أوجه التفاوت في مجال صحة الطفل وفعالية التدخلات الصحية. وتبين هذه البيانات المصنفة أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين الفتيات قد انخفض، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٢، بنسبة ٤٦,٣ في المائة، مقارنة بنسبة ٤٤,٩ في المائة للفتيان. ولا بد من مواصلة الجهود لتحسين خدمات الرعاية الصحية وصحة الأم والتدخلات في مرحلة الطفولة المبكرة، بغية الحفاظ على هذه الاتجاهات الإيجابية وزيادة تسريعها.

#### دال- الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

٢٢- لا تزال الثغرات في البيانات تُعرقل تقييم التقدم المحرز في إطار الهدف ٥. ويتضح من البيانات المتاحة أن العنف العشير ضد النساء والفتيات مسألة متفشية في جميع بلدان غرب أفريقيا، حيث يُبلّغ عن أعلى مستوى من هذا العنف في ليبيريا، إذ يَطال ٢٠,٨ في المائة من النساء والفتيات المعاشرات في سن الخامسة عشرة وما فوق، وبلغ أدنى مستوى في غامبيا، حيث يَطال ١٠ في المائة. وتؤكد تلك الإحصاءات الحاجة الملحة إلى استراتيجيات شاملة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك خدمات الوقاية والحماية والدعم للضحايا. غير أنه

تجدر الإشارة إلى أنه لا يُبلَّغ عن جميع حالات العنف؛ ويتوقف عدد الحالات غير المبلَّغ عنها على السياق الثقافي والمحرمات في مجتمع معين.

٢٣- ويعد تمثيل المرأة أمرا بالغ الأهمية لتعزيز التقدم وتسريعه في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والتمكين. ويتزايد تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية لغرب أفريقيا عموما، مع إحراز تقدم ملحوظ في بنن والسنغال وسيراليون وغينيا وكابو فيردي ومالي. ومع ذلك، يمكن ملاحظة ركود، بل وتراجع، في بعض البلدان، مثل غامبيا وغينيا بيساو وليبيريا ونيجيريا، وهو ما يدل على الحاجة إلى تكثيف الجهود لتعزيز المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي. وعلاوة على ذلك، بينما أخذ المعدل بالنسبة لغرب أفريقيا في التحسن، فإنه لا يزال متخلفا عن المعدلات القارية والعالمية.<sup>(١٦)</sup> ولذلك لا بد من مواصلة أنشطة الدعوة والتدخلات في مجال السياسة العامة لدعم المشاركة السياسية للمرأة.

#### هاء- الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

٢٤- منذ عام ٢٠١٥، تأثر النمو الاقتصادي، في جميع أنحاء العالم وفي أفريقيا، بشدة بالأحداث الكبرى، لا سيما جائحة كوفيد-١٩ وأزمات الغذاء والطاقة الناجمة عن الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ورغم هذه الصدمات الخارجية، أظهرت منطقة غرب أفريقيا مرونة أكبر من وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، مع سرعة أكبر في انتعاش النشاط الاقتصادي وفي النمو. غير أنه يتضح من اتجاهات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أن غرب أفريقيا، شأنه في ذلك شأن المناطق دون الإقليمية الأخرى، لا يزال بعيدا عن تحقيق هدف النمو المستدام بنسبة ٧ في المائة سنويا على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠.<sup>(١٧)</sup>

٢٥- وقد عانت فرادى البلدان أيضا من الآثار السلبية للصدمات الخارجية الإقليمية والعالمية. وكما هو مبين في الشكل السابع، فقد شهدت جميع بلدان غرب أفريقيا، باستثناء بنن وغينيا، انخفاضا في متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ٢٠١٥، مع تسجيل نمو سلبي في ليبيريا ونيجيريا وسيراليون خلال الفترة نفسها، وهو ما يعزى في جزء منه إلى الآثار المجتمعة لوباء مرض فيروس الإيبولا في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، وحالة الطوارئ الصحية العامة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢، وأزمة الطاقة والغذاء المستمرتين. ولا توجد أي دولة في غرب أفريقيا على المسار الصحيح لتحقيق هدف النمو المستدام بنسبة ٧ في المائة سنويا على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠. وقد كان النمو الاقتصادي، الذي بلغ

<sup>(١٦)</sup> United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database

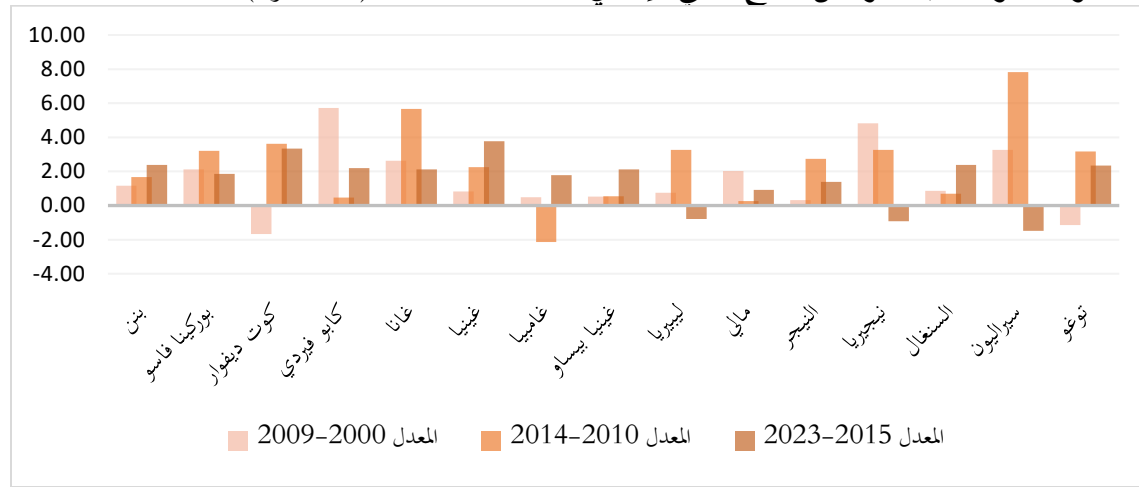
<sup>(١٧)</sup> United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database

٢,٤٣ في المائة، في المتوسط، أقرب إلى الهدف في فترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ مما كان عليه بعد ذلك، عندما بلغ متوسطه ١,٥٦ في المائة. (١٨)

٢٦- وتشمل التحديات الهيكلية الإضافية التي تُسهم في ضعف الأداء الاقتصادي ارتفاع تواتر الصدمات المناخية، لا سيما الفيضانات والجفاف؛ وضعف الإنتاجية الزراعية؛ والحاجة إلى تحديث الصناعة، وهو أمر معقد بسبب تكاليف العوامل الباهظة؛ ووجود عجز كبير في البنية التحتية الاقتصادية؛ وعدم المساواة المستمرة.

الشكل السابع:

متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٢٣-٢٠٠٠ (نسبة مئوية)



المصدر: World Bank, World Development Indicators database. Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators> (accessed on 12 August 2024)

٢٧- ولا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مطرداً أو شاملاً أو مستداماً إذا لم تتحسن نوعية رأس المال البشري الذي يشكل عاملاً حاسماً في الإنتاجية والابتكار والتقدم التكنولوجي. ففي عام ٢٠١٨، كان ٦٤ في المائة من سكان وسط وغرب أفريقيا تقل أعمارهم عن ٢٤ عاماً ولا يوجد سبب للاعتقاد بأن هذه النسبة قد تغيرت بشكل كبير. (١٩) وتمثل هذه النسبة إمكانات هائلة لزيادة الإنتاج والإنتاجية، شريطة أن يتم تعزيز متوسط سنوات الدراسة، وجودة التعليم، والرعاية الصحية، والمهارات، والتمكين الاقتصادي بشكل كافٍ من خلال الاستثمار المستمر.

(١٨) World Bank, World Development Indicators database. Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators> (accessed on 12 August 2024)

(١٩) United Nations Population Fund, *Adolescents and Youth Report: West and Central Africa* (New York, 2018)

٢٨- ووفقا للإحصاءات الأخيرة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، فإن ٣٣ في المائة في المتوسط من سكان غرب أفريقيا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما لا يزاولون عملا أو تعليما أو تدريباً، وذلك بمعدلات تتجاوز ٤٠ في المائة في بوركينا فاسو وغامبيا وليبيريا والنيجر. وفي أربعة أخماس بلدان المنطقة دون الإقليمية، يوجد أكثر من ٢٤ في المائة من الشباب الذين لا يزاولون عملاً أو تعليماً أو تدريباً. وعلاوة على ذلك، وكما تُظهره بيانات الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٣، فإن أكثر من ٨٦ في المائة من الوظائف في غرب أفريقيا غير رسمية. (٢٠) وتؤدي غلبة العمالة غير الرسمية إلى تقويض الإنتاجية، وفي نهاية المطاف، إلى تقويض النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام.

٢٩- ولسد فجوة رأس المال البشري، ينبغي للحكومات أن تستثمر أكثر في الشباب وأن تعالج تزايد انعدام الأمن والتطرف العنيف في منطقة الساحل.

#### واو- الهدف ١٤ : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

٣٠- لا يزال تقييم الهدف ١٤ صعباً، لأن معظم الدول في المنطقة دون الإقليمية لا تجمع بيانات عن المؤشرات التي يمكن بها قياس الغايات المرتبطة به. ولذلك تحتاج دول غرب أفريقيا إلى بناء قدرات نظمها الإحصائية الوطنية.

٣١- وكما هو مبين في الجدول، فإن إنشاء مناطق محمية بحرية وساحلية هو أحد الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها العديد من دول غرب أفريقيا للحفاظ على نظمها البيئية البحرية. ورغم التحديات التي تعرقل الاستخدام المستدام للموارد البحرية وحماية التنوع البيولوجي، مثل اعتماد نسبة كبيرة من سكان المنطقة دون الإقليمية على موارد مصائد الأسماك، فإن إنشاء مناطق محمية يعد خطوة أولى أساسية. ويعكس توزيع المناطق المحمية عبر مختلف دول غرب أفريقيا استراتيجياتها المتميزة للحفاظ، والتي يصمم كلٌّ منها وفقاً للوضع الجغرافي والاقتصادي والبيئي الخاص ببلد ما. ويشير انخفاض العدد الإجمالي للمناطق المحمية في بعض البلدان إلى الحاجة إلى زيادة جهود الحفاظ في المنطقة دون الإقليمية.

(٢٠) Our World in Data, Share of Young People not in Education, Employment or Training database. Available at <https://ourworldindata.org/grapher/youth-not-in-education-employment-training?region=Africa> (accessed on 13 August 2024)

## عدد المناطق المحمية البحرية والساحلية حسب البلد

المجموع	عدد المناطق المحمية البحرية	عدد المناطق المحمية الساحلية	البلد
٦	٦	٠	بنن
٢	٠	٢	توغو
٢٣	٢٠	٣	السنغال
٥	٥	٠	سيراليون
١٥	٧	٨	غامبيا
٦	٠	٦	غانا
٦	٦	٠	غينيا
٦	٦	٠	غينيا - بيساو
٢٤	٢٣	١	كابو فيردي
١٥	١	١٤	كوت ديفوار
٣	١	٢	ليبيريا
٢٤	٤	٢٠	نيجيريا

ملاحظة: بما أن بوركينا فاسو ومالي والنيجر بلدان غير ساحلية، فهي غير مدرجة في هذا الجدول.

اختصار: "... بيانات غير متاحة

المصدر: International Union for Conservation of Nature and Natural Resources, *State of West African Marine Protected Areas, 2022* (Gland, Switzerland, 2024)

٣٢- وقد قام عدد من الهيئات بدورٍ في زيادة التعاون والتنسيق فيما بين الحكومات في المنطقة دون الإقليمية بشأن إدارة مصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك مكافحة صيد الأسماك غير المشروع. فاللجنة دون الإقليمية لمصائد الأسماك، التي أنشئت في عام ١٩٨٥، تتألف من السنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وكابو فيردي وموريتانيا. وتتألف لجنة مصائد الأسماك في وسط غرب خليج غينيا، التي تأسست في عام ٢٠٠٧، من بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار وليبيريا ونيجيريا. وكان 'برنامج تحسين الإدارة الإقليمية لمصائد الأسماك في غرب أفريقيا' مبادرة

بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ونقذته المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٣. (٢١)

**زاي- الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات**

٣٣- منذ مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، انتشر عدم الاستقرار في جميع أنحاء وسط وغرب أفريقيا، لا سيما منطقة الساحل. وأصبح ليبتاكو-غورما وحوض بحيرة تشاد، وكلاهما في منطقة الساحل، بؤرتين مشتركتين للإرهاب والتطرف العنيف والنزاعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية. وفي عام ٢٠٢٣، بلغ عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب في منطقة الساحل ٤٧ في المائة من الإجمالي العالمي. (٢٢) وعدم الاستقرار يزعزع التماسك الاجتماعي ويثقل كاهل المؤسسات الوطنية، وهو ما يجعل من الصعب على الحكومات الحفاظ على سيادة القانون. والاستجابة الفعالة لهذه الظاهرة ستشمل بالضرورة قيام الدول داخل المنطقة دون الإقليمية بتوحيد جهودها واستراتيجية تدخّل غير متحيزة تنفذها المؤسسات الإقليمية.

٣٤- وقد انفجر عدد النازحين بسبب الإرهاب والنزاعات المسلحة والتطرف العنيف بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٣، حيث زاد بنحو ١٠٠ في المائة في بنين وبوركينا فاسو ومالي والنيجر، وبنحو ٥٠ في المائة في نيجيريا؛ وساءت الحالة في غانا والسنغال خلال تلك الفترة. (٢٣) وقد أخذ هامش المناورة المالي للدول في المنطقة دون الإقليمية في التآكل بسبب الحاجة إلى تحمل معظم العبء الإنساني الناجم عن ذلك: ففي حزيران/يونيه ٢٠٢٤، تم تسجيل أكثر من ٣,١٢ مليون نازح في ليبتاكو-غورما، ٩٢ في المائة منهم في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، (٢٤) وأكثر من ٦ ملايين في حوض بحيرة تشاد، ٧٤ في المائة منهم موجودون في نيجيريا وحدها. (٢٥) ويمتد نطاق القضايا الأمنية في هذه الأجزاء من الساحل إلى ما وراء حدود القارة: فهي تشكل جزءا من ممر العبور الرئيسي للمهاجرين المتجهين إلى أوروبا.

(٢١) European Union, "Improved regional fisheries governance in Western Africa", 31 May 2024

(٢٢) Global Community Engagement and Resilience Fund, "Mali", 2023

(٢٣) Internal Displacement Monitoring Centre, IDMC Data Portal. Available at [www.internal-displacement.org/database/displacement-data/](http://www.internal-displacement.org/database/displacement-data/) (accessed on 14 August 2024)

(٢٤) International Organization for Migration (IOM), "Situation in central Sahel, Liptako-Gourma and coastal countries: monthly dashboard No. 50"

(٢٥) IOM, "Situation in Lake Chad basin: monthly dashboard No. 65" (Le Grand-Saconnex, Switzerland, 2024)



٣٥- وبالإضافة إلى تفويض السلام والتماسك الاجتماعي، تشكل هذه الحالة من انعدام الأمن عقبة كبيرة أمام الاستثمارات الهيكلية ومبادرات التنمية المستدامة، حيث يتم تحويل الأموال المحدودة المتاحة لهذه المشاريع إلى الاستجابة الإنسانية، وزيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية، وارتفاع الإنفاق الدفاعي والأمني. فعلى سبيل المثال، زاد الإنفاق العسكري، بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٢٢، بأكثر من خمسة أضعاف في بوركينا فاسو وتوغو ومالي والنيجر، حيث ارتفع من ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٥ في المائة. (٢٦)

٣٦- ورغم الجهود التي تبذلها الدول منذ عام ٢٠١٩ لتعزيز نظمها الوطنية للتسجيل المدني، لا سيما في ما يتعلق بتسجيل المواليد والوفيات، لا تزال نسبة كبيرة من الأطفال المولودين في المنطقة دون الإقليمية يفتقرون إلى شهادات الميلاد. وتتراوح نسبة السكان الذين يفتقرون إلى شهادات ميلاد بين أكثر من ٥٠ في المائة في غينيا بيساو وأقل من ١٠ في المائة في الرأس الأخضر وسيراليون. (٢٧)

حاء- الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

#### ١- إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

٣٧- أفادت حكومات بنن والسنغال وغينيا وغينيا بيساو وكابو فيردي والنيجر بأن إيراداتها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٢. وفي جميع بلدان غرب أفريقيا، كانت الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٣٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٢. (٢٨) ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الصدمات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وتغير المناخ.

٢- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣٨- في عام ٢٠٢٣، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية ٢٢٣,٧ مليار دولار، وهو ما يمثل ٠,٣٧ في المائة من إجمالي دخلهم القومي مجتمعين.

(٢٦) Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Military Expenditure Database. Available at [www.sipri.org/databases/milex](http://www.sipri.org/databases/milex) (accessed on 15 August 2024)

(٢٧) United Nations Children's Fund, "Birth registration", UNICEF Data. Available at <https://data.unicef.org/topic/child-protection/birth-registration/> (accessed on 15 August 2024)

(٢٨) IMF, "Government revenue, percent of GDP", IMF Datamapper. Available at <https://www.imf.org/external/datamapper/rev@FPP/MOZ/AGO/CPV/BRA/COM/SWZ/LSO/MDG/NAM/SYC/ZAFTZ> (accessed on 12 August 2024)

وكانت هذه زيادة بنسبة ١,٨ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠٢٢ وزيادة بنسبة ٤٧ في المائة منذ عام ٢٠١٥.<sup>(٢٩)</sup> وكان أحد المكونات البارزة في الزيادة الإجمالية تخصيص ٢٥,٩ مليار دولار للمساعدات الإنسانية.<sup>(٣٠)</sup>

٣٩- وبين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى ثمانية بلدان في غرب أفريقيا، في حين انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للبلدان السبعة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية؛ وفي سيراليون وليبيريا، كانت الانخفاضات كبيرة. وشهدت معظم دول المنطقة دون الإقليمية زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٢٠، مقارنة بكل من عامي ٢٠١٠ و٢٠١٩، ويعزى ذلك أساسا إلى الارتفاع الكبير في دعم الميزانية والإقراض من المؤسسات المالية الدولية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩.<sup>(٣١)</sup>

### ٣- حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

٤٠- لا تزال التحويلات المالية تؤدي دورا حاسما في دعم الحسابات الجارية لمختلف الدول الأفريقية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، واضطراب سلسلة الإمداد، والجفاف، والفيضانات، وتحديات خدمة الديون. ففي عام ٢٠٢٣، بلغ إجمالي تدفقات التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥٤ مليار دولار، بانخفاض قدره ٠,٣ في المائة منذ عام ٢٠٢٢. وفي غامبيا وغينيا بيساو وكابو فيردي وليبيريا، شكّلت تدفقات التحويلات المالية أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما جعل تلك البلدان تعتمد بصفة خاصة على التحويلات المالية. وفي نيجيريا، انخفضت تدفقات التحويلات المالية في عام ٢٠٢٣، مقارنة بكل من عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢. وفي الوقت نفسه، زادت التحويلات المالية في بوركينا فاسو وغامبيا وليبيريا ومالي والنيجر من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣.<sup>(٣٢)</sup>

### ٤- تكاليف خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات

٤١- بلغ إجمالي الدين العام في أفريقيا ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١٨٣ في المائة منذ عام ٢٠١٠؛ وكان هذا حوالي أربعة أضعاف إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي للقارة من حيث القيمة الدولارية خلال نفس الفترة. وارتفع الدين الخارجي للدول الأفريقية من

<sup>(٢٩)</sup> The Sustainable Development Goals Report, 2024 (United Nations publication, 2024)

<sup>(٣٠)</sup> Organisation for Economic Co-operation and Development, "International aid rises in 2023 with increased support to Ukraine and humanitarian needs", 11 April 2024

<sup>(٣١)</sup> World Bank, World Development Indicators database. Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators> (accessed on 12 August 2024)

<sup>(٣٢)</sup> World Bank, *Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024: Migration and Development Brief 40, June 2024* (Washington, D.C., 2024)

١٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من ٢٩ في المائة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢. وخلال الفترة نفسها، ارتفع دينها الخارجي كحصة من الصادرات من ٧٤,٥ في المائة إلى ١٤٠ في المائة.<sup>(٣٣)</sup> ويتضح من البيانات أن الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، ربما بسبب جائحة كوفيد-١٩، كانت صعبةً بشكل خاص بالنسبة لجميع المناطق دون الإقليمية الأفريقية، التي يمكن أن يُنظر إليها على أنها تتمتع بمستويات مختلفة من المرونة الاقتصادية والقدرة على إدارة الديون.

٤٢- ورغم الزيادة الإجمالية خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، فقد انخفضت خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات في المنطقة دون الإقليمية ككل بمعدل ٢,٨ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، كما هو مبين في الشكل الثامن. غير أن التغيير كان متفاوتاً: فخلال الفترة نفسها، سُجلت زيادات في هذا المقياس في سبع دول من غرب أفريقيا، وذلك بأكثر زيادة قدرها ١٤,٧ نقطة مئوية، في غينيا بيساو، في حين لوحظت زيادات كبيرة أيضاً في توغو وكوت ديفوار والنيجر. وفي بنن وغامبيا والسنغال، على النقيض من ذلك، انخفضت خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. ومنذ عام ٢٠٢٢، أخذت ديون الدول الأفريقية تتزايد، بسبب اتساع العجز المالي الناجم عن الأزمات المتداخلة، وتباطؤ النمو، وانخفاض قيمة عملاتها مقابل الدولار. وارتفع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٣ من أصل ١٥ دولة في غرب أفريقيا بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣.

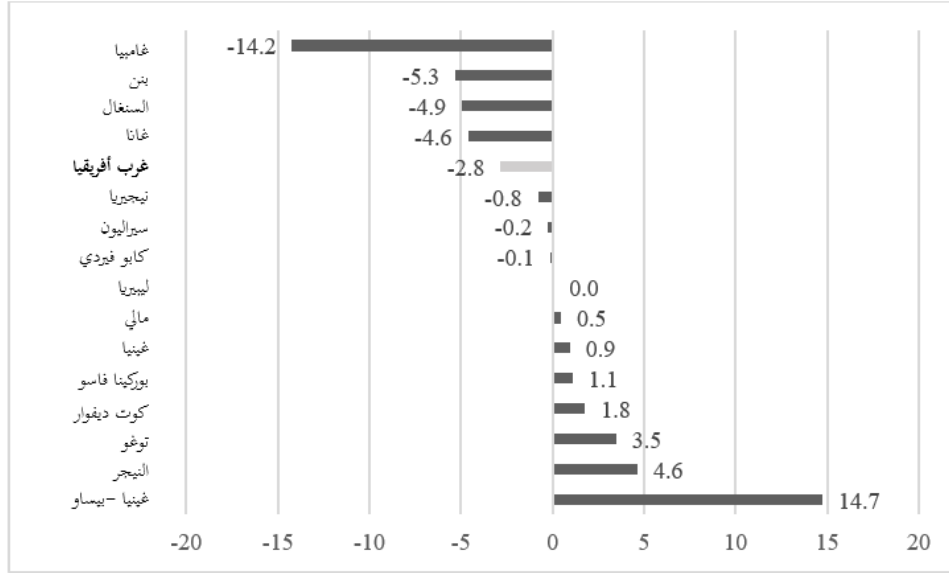
<sup>(٣٣)</sup> United Nations Conference on trade and Development, "Regional stories: Africa", A World of Debt dashboard. Available at <https://unctad.org/publication/world-of-debt/regional-stories> (accessed on 19 August 2024)

الشكل الثامن:

التغير في تكاليف خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات، ٢٠٢١-٢٠٢٢

٢٠٢٢

(بالنقاط المئوية)



المصدر: United Nations, Sustainable Development Goals Indicators Database. Available at <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal> (accessed on 13 August 2024)

### ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات

٤٣- لقد أدت الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى عرقلة التقدم في غرب أفريقيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، وبينما بقي التقدم المحرز في الحد من الفقر المدقع في المنطقة دون الإقليمية ثابتاً قبل تفشي الجائحة، شهدت بعض الدول انتكاسة في مكاسبها. فقد تباطأ النمو الاقتصادي، وارتفع التضخم، ولا تزال نظم الحماية الاجتماعية غير كافية، لا سيما بالنسبة لأضعف فئات السكان.

٤٤- وعلاوة على ذلك، فقد عرقل انعدام الأمن بشدة إنتاج الحبوب في أجزاء من المنطقة دون الإقليمية، وهو ما أدى إلى انخفاض توافر الأغذية وزيادة حادة في انعدام الأمن الغذائي، مع ما نجم عن ذلك من ارتفاع في معدلات نقص التغذية، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النزوح المستمر لملايين الأشخاص بسبب انعدام الأمن يزيد من تفاقم التحديات الغذائية والتغذوية.

٤٥ - كما أن تحسين النتائج الصحية، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، يشكل تحدياً كبيراً لغرب أفريقيا كما هي الحال بالنسبة لبقية القارة. وبينما تحسنت مؤشرات صحة الأم والطفل عموماً، بما في ذلك معدل الوفيات النفاسية ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، منذ منتصف عام ٢٠٠٠، فإنها لا تزال مرتفعة بشكل مثير للقلق. وفي ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع، فقد أُحرز تقدم في تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية، وإن كانت وتيرة التغيير تختلف من بلد إلى آخر. ولا يزال العنف القائم على نوع الجنس متفشياً، حيث تعرقل الثغرات في البيانات إجراء تقييم كامل للمشكلة. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتياجات الأمنية والإنسانية العاجلة الناشئة عن انعدام الأمن في الأجزاء المتأثرة من المنطقة دون الإقليمية قد أرهقت القدرات المالية للدول المتأثرة، وهو ما أجبرها على تحويل الموارد بعيداً عن المبادرات الإنمائية.

٤٦ - وهناك حاجة ماسة إلى تدخلات سياسية محددة الهدف وعملية المنحى لزيادة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، ينبغي لدول غرب أفريقيا أن تقوم بما يلي:

(أ) توسيع نظم الحماية الاجتماعية وتعزيزها لتشمل الفئات السكانية الأكثر ضعفاً، لا سيما تلك التي تعمل في القطاع غير الرسمي؛

(ب) تنفيذ سياسات لمكافحة الفقر عن طريق حفز النمو الاقتصادي، لا سيما في القطاعات التي تعمل فيها نسب كبيرة من سكانها، مثل الزراعة، التي يمكن أن تشمل أهدافاً مثل تحسين المحاصيل الزراعية والإنتاجية من خلال الاستثمار في تقنيات الزراعة الحديثة، والوصول إلى الأسواق، وتطوير البنى التحتية؛

(ج) الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان مابوتو وإعلان مالابو بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي بغية معالجة انعدام الأمن الغذائي، الذي ينبغي أن يشمل منح الأولوية للاستثمارات لتعزيز إنتاج الحبوب وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، إلى جانب إجراءات أخرى ذات أهمية خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات، حيث تعطل إنتاج الأغذية؛

(د) تكثيف الجهود للحد من مستويات الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة من خلال تحسين البنية التحتية للرعاية الصحية، وزيادة فرص الاستفادة من خدمات مختصين في التوليد من ذوي الكفاءة، وتعزيز خدمات صحة الأم والطفل؛

(هـ) ضمان التمويل المستقر والمتزايد لنظم الرعاية الصحية، لا سيما من خلال التوجيه المتسق للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدول التي هي في أمس الحاجة إليها، لدعم المبادرات الصحية الجارية ومعالجة التفاوتات الإقليمية في النتائج الصحية؛

- (و) وضع استراتيجيات شاملة ومحددة السياق لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك برامج الوقاية وآليات الحماية وخدمات الدعم للضحايا؛
- (ز) مواصلة أنشطة الدعوة وتنفيذ السياسات التي تعزز تمثيل المرأة في المناصب القيادية، في كل من القطاعين العام والخاص؛
- (ح) التصدي للفقر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي، وهي الظواهر التي تقوض بشكل خطير السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، بغية ضمان تحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل، عن طريق العمل مع المؤسسات الإقليمية على حل النزاعات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتمكين الشباب، وضمان تزويد النازحين بالدعم الذي يحتاجون إليه لإعادة بناء حياتهم، تمشياً مع العلاقة بين السلام والأمن والتنمية؛
- (ط) الاستثمار في بناء قدرات النظم الإحصائية الوطنية لسد الثغرات في البيانات، لا سيما بالنسبة للأهداف التي لم يتم تقييمها بالقدر الكافي، مثل الهدف ١٤؛
- (ي) المطالبة بتقديم مساعدة أكثر استدامة من المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية، في سبيل تحسين القدرة المالية والتقنية للحكومات في المنطقة دون الإقليمية على الاضطلاع بمبادرات التنمية المستدامة وإدارة الأزمات التي تواجهها.